دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أسماء سلامي

إشراف أ.د. رياض بوريش

كلية العلوم السياسية / جامعة قسنطينة 3

المخلص:

يعرف العالم اهتماما بالغا وواسعا بالتنمية المستدامة وأمام هذا التطور الهائل للحياة البشرية الذي مس جميع المجالات وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة التي كانت منحسرة في الدفاع والأمن إلى وظائف جديدة عجزت الدولة عن تلبيتها وحدها مما أدى بها إلى إحداث سبل جديدة للاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين، ومن هذه السبل إحداث النظم المحلية للتسيير وهو ما يعرف بالجماعات المحلية هذه الوحدات التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة جنبا لجنب مع الدولة من خلال مختلف المخططات والبرامج والوظائف التي تخص التربية، التعليم، الصحة والاقتصاد، الثقافة والبيئة... وهي المجالات التي تحقق من خلالها التنمية المحلية وبتالي التنمية الوطنية باعتبار هذه الوحدات جزء لا يتجزأ من الدولة.

Résumé:

Face au développement massif qui a touché tous les domaines de la vie humaine et à la faillite de l'Etat de répondre aux nouvelles fonctions, l'Etat a créé des nouveaux moyens pour répondre aux diverses exigences des citoyens.

Parmi ces moyens les systèmes territoriaux ou les collectivités

locales qui ont eu la responsabilité de développement local et national à travers différents régimes, programmes et fonctions qui font partie intégrante de l'état tels que l'éducation, l'enseignement, la santé, l'économie, la culture, et l'environnement.

مقدمة:

نتيجة لتعاظم أدوار الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطاتها المركزية من الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن، مما أدى بغالبية دول العالم التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لامركزية عن بعض المهام وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الاستجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدول بتوجهها نحو نظم التسيير المحلية تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وفي هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتناول المحاور التالية

– ما المقصود بالجماعات المحلية؟

– ما هي التنمية المحلية المستدامة؟

–ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

المحور الأول: ماهية الجماعات المحلية:

عرف العالم نظم التسيير المحلية منذ القدم فمنذ وجود الإنسان وهو يعيش ويعمل في إطار جماعات محلية مختلفة" العشائر، القبائل، القرى..." لكن لم تكن بطابعها الرسمي القانوني كما هي عليه الآن....وبتطور البشرية والتغيرات التي طرأت علىمختلف النشاطات الإنسانية" فلاحة، صناعة، تجارة..." زاد ذلك متطلبات الأفراد في مختلف المجتمعات وتنوعها، وفي ظل تلك المتغيرات الجديدة باتت الدولة الحديثة غير قادرة على تسيير مختلف مرافقها وتلبية متطلبات جماهيرها في كل أقاليمها، مما أدى بها إلى التوجه نحو تخفيف مركزيتها وإنشاء مرافق لامركزية ومنحها سلطات ووظائف بموجب قوانين تحكمها وتنظم عملها وإعطائها هامش من الاستقلالية" المالية، الإدارية والمرفقية..." للقيام بمختلف الوظائف التي يحتاجها الأفراد في مختلف أقاليمها وتختلف تسميتها من بلد لأخر فهناك من يطلق عليها إسم الوحدات المحلية، الإدارة المحلية...بينما في الجزائر فقد أعطاها المشرع الجزائري مصطلح الجماعات المحلية كما نص عليها الدستور الجزائري وتتمثل في البلدية والولاية.

حيث تجمع مختلف الدراسات أن نظام الإدارة المحلية لم يعرف كتنظيم بالمعنى الحقيقي وبالصورة التي نراها الآن والمتمثلة في استقلاليته كمنظمة إدارية إلا في نهاية القرن 18 خاصة بعد أن تبلورت الأفكار الداعية إلى تطبيق الديمقراطية ومد أسسها وأحكامها للوسط الإداري، وإذا كانت النظم القانونية قد اختلفت فيما سبق بشأن الأساس الفلسفي الذي تعتمد عليه لإقرار حق الشعب في تسيير شؤونه بنفسه عن طريق منتخبيه في المجالس المحلية، فإنها أجمعت على الاستعانة بالإدارة المحلية[1].

[1] عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الجزائر**، جسور للنشر والتوزيع،

سنتطرق فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف التي تطرقت لتعريف الجماعات المحلية.

1 – تعريف الجماعات الحلية: تعتبر الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مرد وديتها أو طول أجالها، من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة سيد الأمثل للأهداف المركزية أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى[1].

عرفت كذلك الجماعات المحلية على أنها وحدات أهلية مستقلة لها مصدرها وإيراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقدم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية[2].

أما الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية فقد استقر بهما الرأي على تعريف الإدارة المحلية بالارتكاز على ما يلي[3]:

2010، ص132.

[1] نصر الدين بن شعيب وشريف مصطفى، **الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012 ص 161.

[2] صفوان المبيضين حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، الأردن: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 21.

[3] شراف عقون، **سياسات تسير الموارد البشرية بالجماعات المحلية**، دراسة حالة بولاية ميلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية

- تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة ودون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الفيدرالية المركبة.
- وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية، إما بانتخاب يشمل جميع أعضائها أو يحتوي على أكثر منهم، وإما مختارة محليا من قبل الإدارة المركزية بهدف إدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية وتكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية الخاصة بها.
- رقابة أو وصاية من السلطة المركزية التي تتولى الإشراف على هذه الهيئات المحلية
- أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة تقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسات العامة للدولة وإدارة المرافق القومية وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق الأهداف المشروعة.

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

الجماعات المحلية هي الوحدات اللامركزية للدولة لها الصفة الشرعية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تقوم بالعديد من الوظائف والمهام التي يحتاجها المواطنوهي بمثابة الخط الرابط أو الوسيط

وعلوم التسيير، 2006-2007، مرجع سابق، ص 146.

[1] عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973. ص17.

بين السلطات المركزية "الدولة" والمواطن.

والجماعات المحلية في الجزائر هي هيئتان حدداهما الدستور الجزائري ألا وهما البلدية والولاية

تعريف البلدية: يعرف قانون 11-10 البلدية في المادة الأولى على أنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.

تعريف الولاية: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون[1] .

كان التوجه نحو نظم الجماعات المحلية العديد من الأسباب الداخلية الخاصة بالدولة في حد ذاتها وأسباب خارجية دولية، مثل تزايد عدد السكان، التفاوت بين الأقاليم، تجسيد مبادئ الديمقراطية، الدعوة العالمية لتبني مبادئ الرشادة والحاكمية، التطور التكنولوجي والثورة التقنية التي يعيشها العالم...

2 – خصائص الجماعات المحلية :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 29 فيفري 2012، المادة الأولى.

للجماعات المحلية خصائص عديدة تتمثل في:

– **اللامركزية:** من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها" اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية، وهي تعني توزيع والمهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية" البلدية والولاية" ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.

– **الاستقلالية المالية:** حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.

– **الشخصية المعنوية:** هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون.

– **الاستقلالية الإدارية:** بمعنى اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية.

3 – تطور الجماعات المحلية في الجزائر:

لقد مر تطور الجماعات المحلية في الجزائر بالعديد من المراحل فقبل التأصيل الرسمي والقانوني للجماعات المحلية عرف المجتمع الجزائري الحياة المحلية الإقليمية حيث عاشت المجتمعات الجزائر هذا النوع من الحياة منذ ظهور المجتمع الجزائري من خلال التجمعات البشرية المختلفة التي كانت تطبق نظام محلي معين متفق عليه من طرف الجماعة مثل حياة العروش التي يكون على رأس العرش إنسان يعرف عادة بالحكمة والرزانة يسير أمور عرشه ويرجع إليه في أغلب الأمور ونفس

الشيء بالنسبة للقبيلة والعديد من التنظيمات المحلية الأخرى ولكن هذا دائما يكون وفق قانون العادات، الأعراف والتقاليد...ولكن التشكيل الرسمي والقانوني للجماعات المحلية في الجزائر كان في العهد العثماني حيث قسمت الجزائر إلى مقاطعات عرفت بباياك حيث قسمت آنذاك إلى أربعة مقاطعات " **دار السلطان– بايلك لتيطري – بايلك الغرب – بايلك الشرق**" هذا فيما يخص العهد التركي أما فيما يخص المرحلة الاستعمارية فقد عرفت الجزائر نظام الإدارة المحلية حيث تم إنشاء بلديات تمثلت فيما يلي" **البلديات كاملة الاختصاص والبلديات المختلطة أو الأهلية** " وفي عام 1844 تم إنشاء المكاتب العربية وذلك للاقتراب أكثر من المواطن والوصول إلى كافة المناطق الجزائرية وفي عام 1956 تم إلغاء هذه البلديات وتطبيق القانون الفرنسي الصادر في فرنسا عام 188س ودائما كان السبب الرئيسي وراء انتهاج نهج النظم المحلية هو تحقيق المصالح الفرنسية واستغلال الثروات الجزائرية حتى ولو كانت في أصغر وأبعد رقعة جغرافية.

وبخروج المستدمر من الجزائر ورثت الجزائر نظام محلي غير متوازن حيث خرجت الجزائر بعدد كبير من البلديات العاجزة وهو ما وضع الجزائر أمام وضع صعب ولا ننسى الوضع التي عرفته الجزائر آنذاك " الفقر – الأمية – هشاشة البنية الاقتصادية – أجهزة إدارية شبه ميتة ..." وهو ما جعل الجزائر تلجأ إلى تخفيض عدد البلديات وذلك وفقا للمرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات عام 1963 كل هذا الإجراء كان الهدف منه هو القضاء على البلديات العاجزة والإبقاء على البلديات التي لها ضرورة البقاء والاستمرار وفي عام 1967 كان أول قانون للبلدية وعام 1969 كان أول قانون للولاية ومن ثم توالت القوانين والتشريعات التي خصت الجماعات المحلية في الجزائر.

حيث أخذت الجزائر بمبدأ اللامركزية الإدارية في إدارة الشأن العمومي المحلي مستلهمة هذا الأسلوب من النظام الإداري الفرنسي المتجذر في الفكر القانوني والفلسفي لرواد الإدارة الجزائرية غداة الاستقلال وطعم هذا النمط نسبيا بالتجربة اليوغسلافية في أول قانون عرفته الجزائر 1967 من خلال المنطلقات الأيديولوجية والاشتراكية[1].

وقد كان أول تشريع خاص بالجماعات المحلية بعد الاستقلال الخاص بالجماعات المحلية عام 1967 المتعلق بالبلدية، وعام 1969 كان القانون المتعلق بالولاية والذي كانا متأثران جدا بالنظام الفرنسي، لتعيد الجزائر من جديد تنظيم البلدية والولاية عام 1990 من أجل تحديث النصوص التشريعية القديمة وسد الثغرات التنظيمية والتسييرية التي ظهرت في تطبيق القوانين القديمة، وفي عام 2011 تم وضع قانون جديد للبلدية وعام 2012 قانون للولاية اللذان تضمنا في طياتهما مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، وكل هذا الاجتهاد القانون يدل على مكانة الجماعات المحلية للدولة الجزائرية.

4 – الموارد المالية للجماعات المحلية: للجماعات المحلية في الجزائر نوعين من الموارد، موارد مالية ذاتية وهي تختلف من إقليم إلى آخر فلكل منطقة جغرافية خصوصية تميزها عن غيرها، وتتمثل عموما في" الضرائب والرسوم المباشرة مثل الرسوم على القيمة المضافة..." وموارد خارجية تختلف باختلاف الدوافع والظهور وتمثل في الإعانات، القروض، التبرعات والهبات والوصايا...".

المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

[1] بشير فريك، **منتخبو البلديات مفسدون أو ضحايا**، ط1، الجزائر، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، 2014، ص 5.

كثر الحديث في القرون الماضية على ضرورة الخروج من بؤرة التخلف وتحقيق نقلة في جميع المجالات ولكن بصفة دائمة أي التحرر من البرامج ذات الطابع الآني المحدود بفترة حالية معينة وبتالي الحديث عن مصطلحات عديدة كالتنمية المستدامة، الرشادة، الحاكمية أو الحوكمة، هذه المصطلحات التي تنادي مختلف المنظمات العالمية والإقليمية وحتى الوطنية من انتهاجها لتحقيق التنمية الدائمة وتحقيق التقدم.

1- **تعريف التنمية**: لطالما ركزت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية على الجانب الاقتصادي وذلك لأن مفهوم التنمية ظهر في بادئ الأمر في المجال الاقتصادي ولكن وبمرور الوقت ومازامنه من تغيرات وتطورات انتقل مفهوم التنمية إلى ميادين أخرى بشرية، بيئية، ثقافية واجتماعية.

مر مفهوم التنمية بأربعة مراحل تمثلت المرحلة الأولى في التركيز على النمو الاقتصادي وفي المرحلة الثانية على التنمية البشرية والثالثة على التنمية المستدامة وفي المرحلة الرابعة على التنمية الانسانية بمعناها الشامل واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكامة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات برتن وودز ويعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الأكثر قبولا في الوقت الحالي، إذ لم يعد النمو الاقتصادي غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، كما أن التنمية الاقتصادية لم تعد كافية كذلك حتى وإن اقترنت بجان بسياسي يدعمه ويكملها،ولكن الضروري إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية كما أصبح من الضروري إدخال ضرورة تواصل التنمية بين الأجيال واشتراط ربط العلاقة بينها وبين الحرية[1].

[1] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري (جامعة الإخوة منتوري

مفهوم التنمية ليس ثابتا ومتفقا عليه بين المختصين فكل يتناوله من زاويته وينظر إليه انطلاقا من الثقافة والخبرة الحاكمة لفكره واختصاصه ففي حين رآه الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج الوطني وزيادة في دخل الفرد وإن اختلفت سبل الإنماء الاقتصادي والقانون الحاكم له، في حين ذهب الاجتماعيون إلى أنه وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق نموه وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته[1].

والتنمية لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية ولا حتى تنمية بشرية حسب أي تلبية الحاجات الأساسية لكنها تنمية إنسانية شاملة في البشر والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والفقر والمرض والخوف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان[2].

رغم اختلاف وجهات النظر في تعريف التنمية إلا أنها تجتمع في مجملها على أنها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حسن ينقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

التنمية هي عملية موجهة، منظمة، مجتمعية تهدف إلى نقل المجتمع من وضع إلى وضع أحسن منه، وذلك بالاستغلال الأمثل والرشيد للموارد المتاحة.

قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، 2011-2012، 48.

[1] عابدين ع. المصري، **الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2009، ص 10.

[2] محمد بوبوش، المجلة الدولية العدد الثالث، 2007، ص 10.

2- **مفهوم التنمية المستدامة:** انحصر مفهوم التنمية في بدايات ظهوره على الجانب الاقتصادي فقط، ليتطور فيما بعد ليشمل الجانب وبعد ذلك أدرج الإنسان كعنصر أساسي في التنمية لتصل إلى التركيز على الجانب البيئي وبتالي الحديث عن التنمية المستدامة والشاملة.

التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، فقد حدث تطور سريع في أطرها وسبل تنفيذها منذ القرن الماضي نتيجة لبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولاعتبارات البيئة ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد حمل على عاتقه مهمة تحقيق تنمية اقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد في إطار بيئة نظيفة[1].

للتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث جاء في تقرير نادي روما المعنون "حدود النمو" عام 1970 أن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية [2]

لكن الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة كان في بداية الأمر من خلال **مؤتمر أستكهولم** المنعقد عام1972 والذي ركز بالضرورة على إعطاء أهمية وأولوية بالغة لعنصر البيئة هذا العنصر الجوهري الذي يؤثر تأثير بالغ على الإنسان فالعلاقة بينهما هي علاقة تبادلية يؤثر كل منهما على الآخر، فقد زاد الاهتمام بهذا العنصر من وقت لآخر وقد اقترن مفهوم التنمية بالبيئة وذلك للحفاظ على البيئة من جهة

---

[1] عبد الحليم أوصالح، **دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة " دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الأسكوا**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد العدد الرابع، ج1، 2015، ص194.

[2] محمد غربي، **أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟** مجلة أكاديميا، العدد الأول جانفي 2013، ص 64.

وحياة الإنسان من جهة أخرى وبالتالي الارتقاء بالحياة الإنسانية إلى وضع أحسن وأفضل. وتعزز مفهوم التنمية المستدامة أكثر من خلال المؤتمر الذي عقد في **ريوديجانيرو** بالبرازيل 14 جوان 1992.

مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ تتمثل عموما فيما يلي[1]:

- **الاندماج بين الجوانب البيئية الاقتصادية والاجتماعية:** إن المحافظة على البيئة والتفاعل السليم معها، فيتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الاستغلال المنظم الرشيد لمصادر الثروة والموارد المتاحة، ويستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقتضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.
- **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الأمراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة النظيفة.
- **الحذر والوقاية والتخطيط:** قبل بداية أي مشروع تقوم المؤسسات بدراسة أثاره على البيئة وعلى المدى الطويل فإذا ترقبت أثار سلبية فتحاول تعديله أو إلغائه نهائيا إذا كان من الصعب التخلص منها.
- **الشراكة والمشاركة:** تكون الشراكة عن طريق توقيع وتطبيق الاتفاقيات العالمية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامةويجب

[1]أوصالح عبد الحليم مرجع سابق، ص197.

على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها... وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية سواء منها المحلية الإقليمية والدولية أما المشاركة فتكون بمساهمة جميع أفراد المجتمع للتصدي للمشكلات البيئية.

- **التعليم والتكوين والتوعية:** هذا عن طريق الحملات التحسيسية لكيفية الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى إدماج البيئة في البرامج التكوينية والتعليمية في كافة المستويات.

للتنمية المستدامة العديد من النماذج والإستراتيجيات: إستراتيجية النمو الغير متوازن، إستراتيجية التنمية القطبية، إستراتيجية الصناعات التكاملية.

وللتنمية المستدامة أربع أبعاد إستراتيجية تتمثل في: البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي.

خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من المميزات تتمثل عموما في:

- هي عملية تهدف إلى إحداث تغير وتحسين في المجتمع ونقله من وضع إلى وضع أفضل منه.
- هي عملية متسلسلة ومستمرة تتميز بالديمومة والاستدامة.
- هي عملية مجتمعية تشاركيه.
- هي عملية شاملة تمس جميع المجالات" المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، البيئي..."
- عملية منظمة مخططة ومدروسة.

- عملية متعددة الأبعاد" البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي...

مؤشرات التنمية المستدامة:

رغم اختلاف وجهات النظر حول مؤشرات التنمية المستدامة إلا أنها تتفق حول المؤشرات التالية كما هو موضح في الشكل الموالي:

المصدر: من انجاز الباحثة.

3- **التنمية المحلية:** نتيجة للعديد من الأسباب ومن أهمها الاختلاف بين الأقاليم واختلاف الموارد والكثافة السكانية، حيث لم تعد المشاريع التنموية الوطنية الشاملة تنسجم وتتناسب وكافة الأقاليم مما أحدث تفاوت بين الأقاليم والوحدات المحلية من الناحية التنمية فقد تميزت الجماعات المحلية بين ولايات فقيرة وولايات غنية ونجد هذا التفاوت حتى داخل الولاية في حد ذاته بين بلديات الولاية الواحدة، أدى إلى ضرورة التوجه نحو التنمية المحلية التي تعتبر الخصوصية المحلية والموارد المحلية جوهرها.

ومن هنا بات الحديث عن ضرورة عن التنمية المحلية أمر جوهري وحاسم لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، **فما المقصود بالتنمية المحلية؟ من المسئول عن تحقيقها؟**

التنمية المحلية هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غني معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته[1].

تعرف التنمية المحلية على أنها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، ودمجها في التنمية القطرية ويعرفها آخرون على أنها عبارة عن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، 2002، ص 21.

مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[1] .

التنمية المحلية عموما هي استغلال الموارد المحلية لإقليم معين من خلال مشاركة جميع الأطراف المعنية بصناعة القرار على المستوى المحلي إبتداءا من المواطن، القطاع الخاص، السلطات اللامركزية، المجتمع المدني، كل ذلك من أجل الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير المحلية بطريقة رشيدة، والعمل على النهوض بمختلف القطاعات وفق خصوصية كل إقليم في إطار سياسة محلية خاصة، ومدى انعكاس ذلك على التنمية الشاملة.

مميزات وخصائص التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية بالعديد من المميزات والخصائص نذكر منها:

- المشاركة المجتمعية للمجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.
- عملية منظمة ومقصودة.
- الاعتماد على القدرات والإمكانيات المحلية.
- هي عملية جوهرها الخصوصية المحلية.

مبادئ ومرتكزات تنمية محلية:

تقوم التنمية المحلية على العديد من المبادئ والمرتكزات تتمثل فيما يلي:

- الاعتماد على الاستغلال العقلاني للموارد المحلية.
- المشاركة كرهان إستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية.
- التخطيط الفعال.

[1] أيمن عوده المعاني، **الإدارة المحلية**، الأردن، دار وائل للنشر، 2012، ص 146.

- التنسيق وخلق الانسجام بين مختلف القطاعات.
- الشمولية والتكامل.

أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- النهوض بمختلف القطاعات على المستوى المحلي" المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التكنولوجي، المجال التقني...".
- تعزيز قيم المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتحقيق تنمية محلية مستدامة.
- بناء قدرات محلية فاعلة ووضع برامج وخطط إستراتيجية طويلة الأمل.
- تحقيق الانسجام والتوافق بين مختلف المناطق.
- القضاء على الأزمات المحلية مثل أزمة الهجرة الداخلية...
- الاستغلال العقلاني الرشيد للموارد المحلية.

المحور الثالث: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك وفق المؤشرات المتفق عليها ويتضح ذلك من خلال ما أقره المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية.

فهي تلعب دور هام في مجال التنمية المحلية حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي يجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق رغباته، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية لا سيما الموارد المادية التي تعتبر ضرورة لتمويل برامج التنمية المحلية، الأمر الذي يدفع هذه الجماعات إلى البحث

عن موارد إضافية، وترشيد النفقات بشكل يبعدها عن شبح العجز المالي لذا تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة[1].

ويتم تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وذلك كما يلي:

1- **المشاركة:** يعتبر جوهر العملية التنموية هو المشاركة الشعبية للأفراد المحليين في صنع القرار المحلي باعتبارهم الأدرى بمتطلبات الأفراد واحتياجاتهم، وكذا الأدرى بموارد المنطقة وخصوصيتها.

2- **الفعالية:** تعتبر الفعالية ركن أساسي لنجاح أي عملية مهما كانت بسيطة، لذافإنه لا بد فعالية أداء الأفراد والموظفين المحلين والمنظمات المحلية.

3- **الشراكة:** بمعنى تشارك جميع الأطراف والمنظمات المركزية واللامركزية، الرسمية وغير الرسمية بحيث يجب أن يكون تشارك وتعاون بين القطاع الخاص، الحكومة والمجتمع المدني، ويجب أن يتسم ذلك التشارك بالفعالية.

4- **الرؤية الإستراتيجية:** بحيث يجب أن تكون لدى صناع القرار المحليين رؤى بعيدة الأجل وعدم الاكتفاء بالخطط والبرامج الإستراتيجية طويلة المدى.

[1] سرير عبد الله رابح، **المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع، ص 86.

5- **العدل والإنصاف**: حيث تنص كافة المواثيق الوطنية والدولية على العدل والإنصاف في توزيع الموارد، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر أساس التنمية المستدامة.

6- **الشفافية**: من اجل بلوغ الأهداف ونجاح المخططات بالصورة المطلوبة لا بد من تجسيد بدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت المناسب، ويعتبر مبدأ الشفافية أساسا لتقريب المواطنين الإدارة وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم وكذا محاربة الفساد.

7- **المسائلة**: تعتبر المسائلة سبيلا للإصلاح ومحاربة الفساد، بحيث يجب أن يخضع كل مسئول أو صانع القرار من المسائلة باختلاف أنواعها.

ويتمثل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات كما يلي:

1- **الميدان الاجتماعي**:

للبلدية والولاية دور فاعل ورئيسي في الميدان الاجتماعي وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية في هذا الميدان وهي الخدمات والوظائف التي يحددها القانون والتي من خلالها تحقق التنمية المحلية التي تنعكس بدورها على الجانب القومي والوطني وبتالي تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ومن هذه الخدمات ويدخل ذلك في إطار ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وأوامر وقوانين خصت البلدية والولاية:

أ-التربية والتعليم: تقوم الجماعات بدور رئيسي في ميدان التعليم حيث تعمل على توفير مختلف الخدمات التي تخص ميدان التربية والتعليم والتي تدخل في ميدان اختصاصها وصلاحياتها من خلال:

- تجهيز مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية.
- السهر على ديمومة واستمرارية هذه المؤسسات.

- الحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية.
- السهر على ترشيد تسيير المؤسسات التابعة لهذا الميدان والتي تدخل في ميدان اختصاصاتها.
- الإشراف والتقييم الدائم لهذه المؤسسات.
- توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية والتعليم مثل: النقل، الإطعام المدرسي...

ب – السكن والتعمير: تقوم الجماعات المحلية في ميدان السكن بما يلي:

- توفير السكن اللائق والملائم لمختلف المواطنين.
- السهر على تحقيق العدالة والشفافية في توزيع السكن.
- تطوير مشاريع السكن المختلفة.
- توفير السكنات التي تتطابق ومعايير الوقاية والسلامة.
- حماية التراث المعماري للمنطقة.
- ترشيد التعامل مع الممتلكات العقارية والحفاظ عليها.

ج –الشباب والثقافة والسياحة: وذلك من خلال:

- الاهتمام بالتراث الثقافي وصيانته.
- إنشاء المرافق الثقافية الضرورية مثل دور الشباب، المسارح، المتاحف...
- على التوعية الثقافية.
- تسيير مختلف المرافق الثقافية.
- تشجيع الابتكار والإبداع.
- توفير مناصب شغل للشباب.

- توفير صيغ ملائمة لدعم الشباب.
- متابعة مختلف المشاريع والبرامج الثقافية.
- الحفاظ على المواقع السياحية.
- تطوير ميدان السياحة وذلك لما يمكن أن يقدمه هذا الميدان.
- تعزيز الحوار والتعاون الجواري.

د –الصحة: وتتمثل عموما في:

- الحفاظ على الصحة العمومية عن طريق توفير بيئة صحية مناسبة لحياة طبيعية وصحية.
- إنشاء المراكز والمؤسسات والمستشفيات المحلية والإقليمية ومتابعة تسييرها.
- السهر على تطبيق واحترام المعايير الصحية في الماء، الأكل، الجو...
- العمل على رفع مستوى الثقافة الصحية للمواطن عن طريق الحملات التوعوية.
- الحفاظ على سلامة المواطنين من كل خطر صحي جديد " انتشار فيروس جديد " مثلا عن طريق التوعية والقيام بالتلقيح التي تقوم بها المصالح القائمة على الصحة في الجماعات المحلية.
- التكفل ومساعدة الأشخاص المحتاجة.

2– المجال الاقتصادي:

- تسيير المرافق الاقتصادية المحلية كالأسواق الأسبوعية.
- تطوير الصناعات البديلة وتقوية القاعدة الصناعية للجماعات المحلية.
- البحث عن موارد جديدة التي تساهم في تطوير الجماعات المحلية.

- الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية.
- تطوير الاهتمام بالزراعة وتشجيع المشاريع التي تدخل في هذا الميدان وذلك لتحقيق التلبية المحلية للمواطنين إلى تزويد مناطق آخري.
- الاهتمام بالأرياف والقرى عن طريق فك العزلة على المداشر والقرى من خلال مد شبكة الطرقات والمواصلات، توفير المراكز القاعدية لها " المراكز الطبية – المركز التعليمية–المساجد..." .
- تشجيع التبادل والاستثمار الجواري.
- محاولة خلق مرافق للتمويل الذاتي للبلديات والولايات أي خلق موارد مالية جديدة.

3- **المجال البيئي**: تلعب الولاية والبلدية دورا كبيرا في تحقيق توازن بيئي ملائم الذي من خلاله يمكن للإنسان أن يحيا حياة بلا أخطار ولا أضرار وذلك من خلال ما يلي:

- الحفاظ على البيئة الطبيعية اللازمة لعيش الأفراد.
- التوعية والتربية البيئية.
- الحفاظ على نظافة المجال الجوي، البري والبحري من خلال الحفاظ على النظافة الدائمة للبيئة.
- الحفاظ على المساحات الخضراء والعمل على خلق مجالات جديدة كالغابات والحدائق...
- القيام بالعمل التوعوي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرسمية والغير رسمية للحفاظ على البيئة.

- توفير المياه الصحية الصالحة للشرب.
- الحفاظ على نظافة الحيز الجغرافي للجماعات المحلية وترشيد التعامل مع النفايات.
- السهر على حماية التوازن البيولوجي.
- تشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي.
- العمل على تحقيق والحفاظ على التهيئة الإقليمية.

يمكن إختصار ما سبق ذكره في الشكل الموالي:

معيقات دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

– **العوامل المادية والمالية:** مثل ضعف الموارد المالية لبعض الوحدات المحلية...

– **العوامل الثقافية:** المعتقدات والأعراف المترسخة لدى أفراد المجتمع المحلي مثل الولاء لمن لا يملكون الكفاءة والقدرة على التسيير والتنظيم.

– **العوامل الاجتماعية:** التركيبة غير المتجانسة للسكان، ارتفاع المفرط وغير المنتظم الكثافة السكانية...

– **العوامل السياسية:** مثل الصراعات الطائفية، الصراعات السياسية من أجل الوصول للسلطة، ضعف دور الفواعل غير الرسمية، ضعف المشاركة السياسية.

– **العوامل التنظيمية:** مثل عدم كفاءة الإداريين الراجع للعديد من الأسباب "التكوين، التدريب...".

خاتمة:

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تطور الشعوب والدول وهو الأمر الذي أثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن من السلطة المركزية وبتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وبتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن تم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتما على المستوى الوطني وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص التشريعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، دستور 1996.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 29 فيفري 2012، المادة الأولى.

ثانياً: الكتب

1- احمد محيو، ت: محمد عرب صاصيل، **محاضرات في المؤسسات الإدارية، الجزائر**: ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ،1996.

2- أحمد عبد اللطيف رشاد، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، 2002.

3- بوضياف عمار، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الجزائر**، جسور للنشر والتوزيع، 2010.

4- فريك بشير، **منتخبو البلديات مفسدون أو ضحايا**، ط1، الجزائر، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، 2014.

5- حسين الطراونة صفوان المبيضين وعبد الهادي توفيق، المركزية **واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية الأردن**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

6- عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973.

7- عبد الغني بسيوني عبد الله، **التنظيم الإداري دراسة مقارنة للتنظيم الإداري الرسمي والتنظيم غير الرسمي**، لإسكندرية: منشأة المعارف، 2004.

8- عبد الرحمن الهيتي نوزاد وإبراهيم المهندي حسن، **التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات**، ط1، قطر، اللجنة الدائمة للسكان ،2008.

9- علي محمد الصغير، **الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013.

ثالثاً: المقالات

1- أوصالح عبد الحليم، **دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة " دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الأسكوا**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد العدد الرابع، ج1، 2015،

2 -بن شعيب نصر الدين مصطفى شريف، **الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث: العدد 10، 2012.

3 – بوبوش محمد، المجلة الدولية العدد الثالث، 2007.

4 -عبد النور ناجي، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، مجلة أكاديميا، العدد الأول جانفي 2013.

5 -عابدين ع.المصري، **الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2009.

6 -عبد الله رابح سرير، **المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع

7 -غربي محمد، **أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟**، مجلة أكاديميا، العدد الأول جانفي 2013.

8 –التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر لمركز الإنتاج العالمي لجامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، 1426 هـ.

رابعاً: المذكرات

1 -عقون شراف، **سياسات تسير الموارد البشرية بالجماعات المحلية**، دراسة حالة بولاية ميلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-200.

2 -فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، فرع ديمقراطية ورشادة، 2010_، 2011.

1- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**: بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

خامساً: التقارير: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.